الأمم المتحدة

A/HRC/47/10/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
28 April 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه – 9 تموز/يوليه 2021

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

نيبال

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة قيد الاستعراض

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

1- تعتبر حكومة نيبال عملية الاستعراض الدوري الشامل آلية بناءة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وترحب حكومة نيبال بالتوصيات التي وردت خلال جلسة التحاور أثناء الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل للحالة في نيبال في 21 كانون الثاني/يناير 2021. وقد نظرت حكومة نيبال في جميع التوصيات التي تلقتها بعناية.

2- وتؤمن نيبال إيماناً راسخاً بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتعاضدها، ومنها الحق في التنمية. وتكرر حكومة نيبال تأكيد التزامها الذي لا يتزحزح بمعايير حقوق الإنسان وعملياتها التي حددتها الأمم المتحدة، وهي ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ التوصيات الواردة عبر الاستعراض الدوري الشامل.

3- ونظمت حكومة نيبال عدة جولات من المناقشات مع الوزارات المعنية لنشر المعلومات ووضع الصيغة النهائية لموقف نيبال من التوصيات. وأجريت مشاورات مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتلقي ملاحظاتها وآرائها بشأن التوصيات والتخطيط لتنفيذ التوصيات.

4- وتقدم حكومة نيبال في هذه الإضافة معلومات بشأن موقفها النهائي من التوصيات المذكورة في النسخة غير المحررة المؤرخة 5 شباط/فبراير 2021 (A/HRC/WG.6/37/L.7) للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

5- ومعظم التوصيات الواردة قد نُفذ بالفعل وبعضها قيد التنفيذ. ويكفل الدستور مجموعة شاملة من حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً أساسية بما يتماشى مع الصكوك الدولية التي دخلت نيبال طرفاً فيها. وترد التزامات نيبال في مجال حقوق الإنسان وجوانب تنفيذها في التشريعات التي سنت لإعمال الحقوق الأساسية، والخطة الدورية، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وخطط العمل والسياسات القطاعية والمواضيعية، وتوصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والأوامر التوجيهية الصادرة عن المحكمة العليا. وفي هذا السياق، تؤيد حكومة نيبال التوصيات التالية.

التوصيات التي تحظى بالتأييد

6- الفقرات 159-1، و159-5، و159-137، و159-9، و159-53، و159-131، و159-111، و159-108، و159-118، و159-83، و159-58، و159-220، و159-208، و159-59، و159-56، و159-73، و159-74، و159-80، و159-104، و159-162، و159-167، و159-178، و159-165، و159-169، و159-193، و159-173، و159-159، و159-199، و159-200، و159-202، و159-201، و159-204، و159-206، و159-207، و159-179، و159-192، و159-177، و159-194، و159-209، و159-215، و159-217، و159-213، و159-139، و159-195، و159-211، و159-212، و159-214، و159-216، و159-219، و159-135، و159-45، و159-24، و159-28، و159-184، و159-183، و159-160، و159-190، و159-191، و159-180، و159-168، و159-163، و159-164، و159-161، و159-35، و159-182، و159-105، و159-187، و159-186، و159-50، و159-49، و159-52، و159-51، و159-54، و159-61، و159-109، و159-110، و159-112، و159-113، و159-114، و159-115، و159-116، و159-117، و159-119، و159-120، و159-121، و159-122، و159-123، و159-222، و159-223، و159-225، و159-227، و159-226، و159-224، و159-124، و159-125، و159-126، و159-127، و159-128، و159-129، و159-130، و159-132، و159-138، و159-133، و159-140، و159-134، و159-136، و159-141، و159-142، و159-143، و159-146، و159-144، و159-147، و159-221،

و159-181، و159-148، و159-149، و159-150، و159-197، و159-151، و159-171، و159-172، و159-152، و159-153، و159-154، و159-155، و159-210، و159-21، و159-62، و159-23، و159-38، و159-63، و159-64، و159-65، و159-66، و159-67، و159-68، و159-69، و159-70، و159-71، و159-72، و159-25، و159-27، و159-22، و159-26، و159-29، و159-30، و159-60، و159-156، و159-196، و159-198، و159-32، و159-33، و159-34، و159-39، و159-40، و159-41، و159-42، و159-43، و159-44، و159-47، و159-48، و159-55، و159-145، و159-90، و159-189، و159-91، و159-92، و159-93، و159-94، و159-95، و159-96، و159-97، و159-98، و159-99، و159-228، و159-100، و159-101، و159-102، و159-103، و159-75، و159-77، و159-176، و159-174، و159-166، و159-78، و159-185، و159-188، و159-81، و159-79، و159-82، و159-85، و159-88، و159-203.

7- وفيما يتعلق بالفقرة 159-3، نيبال ملتزمة بعدم انتشار الأسلحة النووية وتتجه نحو نزع السلاح بالكامل. ووقعت نيبال على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 20 أيلول/سبتمبر 2017.

8- وفيما يتعلق بالفقرة 159-7، نيبال طرف في سبع اتفاقيات أساسية لحقوق الإنسان، منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، وستة بروتوكولات اختيارية؛ وسبع اتفاقيات إنسانية، منها اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949؛ و11 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية؛ و14 اتفاقية دولية أخرى واتفاقيتين إقليميتين لها تأثير مباشر على حقوق الإنسان. كما أن نيبال طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي، وما إليها.

9- وفيما يتعلق بالفقرة 159-10، تولي نيبال أهمية كبيرة لعمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وقد شاركت مشاركة بناءة في آلية الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وغيرها من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من محدودية القدرات، دأبت نيبال على دعوة المقررين الخاصين/المكلفين بولايات بانتظام إلى زيارة البلد ونفذت اقتراحاتهم وتوصياتهم. وتتطلع نيبال إلى الترحيب بالمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع هذا العام.

التوصيات التي أحيط بها علماً

10- تتطلب التوصيات التالية مزيداً من التقييم لقدرات التنفيذ الموجودة، وتطوير الهياكل الأساسية القانونية والسياساتية والمؤسسية اللازمة، وزيادة الاستثمار والموارد، ومن ثم أحيط بها علماً.

الفقرتان 159-2، و159-6

الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية

11- موقف نيبال من مسألة نزع السلاح واضح ولا لبس فيه. وتؤيد نيبال نزع جميع أسلحة الدمار الشامل التام والكامل في مدة محددة زمنياً في إطار رقابة دولية فعالة، والتزام نيبال الذي لا يتزعزع بنزع السلاح ينبع من القيم الأساسية للسلام العالمي المكرسة في دستور نيبال. وتعتزم حكومة نيبال بناء الأسس والقدرات القانونية والمؤسسية اللازمة قبل الانضمام إلى أي صك إضافي.

الفقرات 159-4، و159-11، و159-12، و159-13، و159-14

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

12- تبقى نيبال ملتزمة التزاماً راسخاً بحماية حياة الأشخاص وحريتهم وأمنهم. ودخلت نيبال طرفاً في اتفاقية مناهضة التعذيب في 14 أيار/مايو 1991. ويكفل الدستور الحق في عدم التعرض للتعذيب ويحظر تعريض أي شخص موقوف أو محتجز للتعذيب البدني أو النفسي أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويعاقب القانون على أي فعل من هذا القبيل ويترتب عليه تعويض الضحية. وجرم قانون العقوبات الوطني لعام 2017 التعذيب والمعاملة اللاإنسانية. وإضافة إلى آلية العدالة الجنائية العامة، توجد آليات مستقلة للرقابة، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب المدعي العام، مسؤولة بدورها عن التحقيق في حالات التعذيب وملاحقتها مرتكبيها قضائياً.

الفقرة 159-4

الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات

13- تعتزم حكومة نيبال بناء الأسس والقدرات القانونية والمؤسسية اللازمة قبل الانضمام إلى أي صك إضافي.

الفقرة 159-8

التصديق على الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)

14- تعتزم حكومة نيبال بناء الأسس والقدرات القانونية والمؤسسية اللازمة قبل الانضمام إلى أي صك إضافي.

الفقرات 159-15، و159-16، و159-17

إحراز تقدم في التصديق على صكوك حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

15- يجرم قانون العقوبات النيبالي صراحة فعل الاختفاء القسري امتثالاً للصكوك الدولية ذات الصلة. وتعتزم حكومة نيبال بناء الأسس والقدرات القانونية والمؤسسية اللازمة قبل الانضمام إلى أي صك إضافي.

الفقرتان 159-18، و159-19

التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

16- لا تسمح نيبال بأن يسود الإفلات من العقاب. ويجرم قانون العقوبات الوطني صراحة معظم الجرائم المدرجة في نظام روما الأساسي. ويتمتع النظام القضائي لنيبال بكامل الكفاءة والاستقلالية والحياد لإقامة العدل في جميع أنواع القضايا الجنائية. وتعتزم حكومة نيبال زيادة بناء الأسس والقدرات القانونية والمؤسسية اللازمة قبل الانضمام إلى أي صك إضافي.

الفقرة 159-20

النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

17- دأبت حكومة نيبال على اتخاذ التدابير اللازمة لجعل هجرة اليد العاملة سالمة وآمنة وقابلة للتنبؤ وكريمة. وهي ملتزمة بحماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين وضمان رفاههم. وحكومة نيبال ملتزمة بتنفيذ المجالات ذات الصلة المحددة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال السياسات والتشريعات اللازمة. وتعتزم حكومة نيبال بناء المزيد من الأسس والقدرات القانونية والمؤسسية اللازمة قبل الانضمام إلى أي صك إضافي.

الفقرات 159-229، و159-230، و159-232، و159-231، و159-233

التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية

18- على الرغم من أن نيبال ليست طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، فإنها ظلت على مدى عقود توفر المأوى لآلاف اللاجئين لأسباب إنسانية. وتتقيد نيبال بمبدأ عدم الإعادة القسرية. ويتضمن قانون تسليم المجرمين لعام 2014 مبدأ عدم الإعادة القسرية وينص على أنه لا يجوز تسليم أي شخص إلى الدولة التي تطلبه إذا كان هناك سبب معقول يحمل على الاعتقاد بأن الشخص سيتعرض للتعذيب أو لعقوبة الإعدام.

الفقرة 159-106

التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190)

19- ينص قانون (الحد من) التحرش الجنسي في مكان العمل لعام 2014 على تدابير للحد من التحرش الجنسي في أماكن العمل الرسمية وغير الرسمية على حد سواء والمعاقبة عليه. ويجرم قانون العقوبات التحرش الجنسي بعقوبة تصل إلى ثلاث سنوات سجناً وغرامة قدرها 30 ألف روبية.

الفقرة 159-107

التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين، 2011 (رقم 189)

20- ينظم قانون العمل لعام 2017 ولائحة العمل لعام 2018 المسائل المتعلقة بحقوق العمال المنزليين التي تشمل الحد الأدنى للأجور، والإجازة العامة المدفوعة الأجر، والإجازة الأسبوعية، وإجازة الثقافة والمهرجانات، والساعات الإضافية، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات لعام 2017، وقانون (حظر) العمل الاستعبادي لعام 2002، وقانون (حظر ومعاقبة) عمل الأطفال لعام 2000، تنفيذاً فعالاً.

الفقرة 159-31

تعديل التشريعات المنشئة للتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، ومراجعة تعريف الزواج في القانون المدني بغية ضمان المساواة في الحصول على هذا الحق

21- يعتبر القانون المدني الوطني الزواج رابطة اجتماعية وقانونية تماماً، لا يجوز انتهاكها، تقوم على الموافقة الحرة، وتنشأ على سبيل الدوام لبدء حياة زوجية وأسرية بين رجل وامرأة. وللرجال والنساء البالغين سن الزواج الحق في الزواج وتأسيس أسرة. ويحظر قانون العقوبات الزواج دون سن العشرين.

الفقرة 159-36

اعتماد تشريع شامل لمكافحة التمييز يتضمن تعريفاً للتمييز ضد المرأة يشمل التمييز المباشر وغير المباشر وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة

22- بغية إلغاء التمييز القانوني والواقعي على أساس الإثنية ونوع الجنس والطائفة، كفل الدستور المساواة أمام القانون والحق في الحماية المتساوية للقانون. كما ينص على حقوق مناهضة النبذ والتمييز على أساس الأصل أو الطائفة أو القبيلة أو المجتمع المحلي أو المهنة أو الوظيفة أو الحالة البدنية. ومن أجل حظر وتجريم التمييز على أساس الطائفة، يجري تنفيذ قانون التمييز والنبذ القائم على الطائفة لعام 2011 ولائحته التنظيمية، وقانون العقوبات، والقانون المدني الوطني، وقانون (الحد من) العنف المنزلي (ومعاقبته)، وقانون (الحد من) الاتجار بالبشر ونقلهم لعام 2007، وقانون (الحد من) التحرش الجنسي في مكان العمل لعام 2014 تنفيذاً فعالاً. ولذلك، لا يلزم سن تشريع منفصل في هذا الصدد.

الفقرتان 159-37، و159-46

اعتماد قانون بشأن المساواة في الزواج، ومنح الأزواج المثليين حقوق الزواج التامة

23- يعتبر القانون المدني الوطني الزواج رابطة اجتماعية وقانونية تماما، لا يجوز انتهاكها، تقوم على الموافقة الحرة، وتنشأ على سبيل الدوام لبدء حياة زوجية وأسرية بين رجل وامرأة. وللرجال والنساء البالغين سن الزواج الحق في الزواج وتأسيس أسرة. ويحظر قانون العقوبات الزواج دون سن العشرين.

الفقرة 159-57

مراجعة مشروع قانون مكافحة التعذيب لكي يمتثل تماماً للمعايير الدولية، بما في ذلك إلغاء قانون التقادم، وتوفير جميع أشكال الجبر الخمسة

24- يجرم قانون العقوبات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

الفقرة 159-89

إصلاح قانون المعاملات الإلكترونية من أجل القضاء على تجريم الكلام

25- لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع الحقوق الأساسية المكفولة دستورياً. وينظر البرلمان حالياً في مشروع القانون.

الفقرات 159-157، و159-158، و159-170، و159-175

إلغاء قانون التقادم الحالي المتعلق بتقديم بلاغات عن حالات الاغتصاب والعنف الجنسي، حتى في سياق النزاعات

26- مدد قانون العقوبات فترة التقادم لتقديم أول بلاغ إخباري عن حالات الاغتصاب من 35 يوماً إلى سنة واحدة. ونيبال ملتزمة بتنفيذ التشريعات القائمة بشأن العنف المنزلي والممارسات الضارة.

التوصية 159-205

إنشاء آلية خاصة مسؤولة عن الرصد المستقل لحقوق الطفل

27- ينص قانون الطفل لعام 2018 على إنشاء مجلس وطني لحقوق الطفل يضم العديد من أصحاب المصلحة ويرأسه وزير شؤون المرأة والطفل وكبار السن. وتُمثل في المجلس مختلف الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل وحماية الطفل ورفاه الطفل وقضاء الأحداث. ويوصي المجلس حكومة نيبال بشأن السياسات والبرامج التي سيتم اعتمادها ويرصد ويقيم ويراجع البرامج المتعلقة بالأطفال التي تضطلع بها حكومة نيبال. وتتمثل ولاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأطفال. وعلاوة على ذلك، تتمتع بسلطة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأطفال، وتقديم توصيات إلى الشخص المعني أو الهيئة المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة.

الفقرات 159-76، و159-87، و159-86

إلغاء أو تعديل المواد 155 و156 و158 من قانون العقوبات بحيث تصبح متسقة مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وإزالة القيود على الحق في حرية الدين أو المعتقد في القانون الجنائي؛ وتعديل المادة 26 من الدستور لكي تشمل حق الشخص في اختيار أو تغيير دينه أو معتقده، وفقاً للمادة 18 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

28- تتماشى الأحكام الدستورية مع المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونيبال دولة علمانية. ويكفل الدستور بشكل تام الحرية الدينية لجميع الناس ويحظر التمييز على أساس العقيدة الدينية. ولكل شخص حرية اختيار المعتقد الديني أو تبنيه أو اعتناقه أو ممارسته. بيد أنه يُحظر تحويل الدين بالقوة أو بالتأثير أو الإغراء غير المبررين لضمان تمتع كل طائفة دينية تمتعاً كاملاً بالحرية الدينية.

الفقرة 159-84

إلغاء جميع الأحكام التي تقيد حرية التعبير، بأي وسيلة، مثل الأحكام الجنائية المتعلقة بالقذف أو التشهير

29- يكفل دستور نيبال حرية التعبير والرأي وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويكفل الدستور كذلك عدم فرض رقابة على نشر أو بث أو إشاعة أو طباعة أي مادة إخبارية أو افتتاحية أو مقالة إخبارية أو غيرها من مواد مقروءة أو مسموعة أو سمعية - بصرية بأي وسيلة كانت، بما في ذلك النشر والبث والطباعة الإلكترونية، أو إغلاقها أو حجزها أو إلغاء تسجيلها. ويجري تنفيذ القانون المتعلق بالصحافة والنشر لعام 1991؛ وقانون مجلس الصحافة لعام 1991؛ وقانون الإذاعة الوطنية لعام 1993؛ والقانون المتعلق بالصحافيين العاملين لعام 1995؛ وقانون المعاملات الإلكترونية لعام 2007؛ وقانون الحق في الحصول على المعلومات لعام 2008؛ وقانون مجلس وسائط الإعلام لعام 2020؛ وقانون تكنولوجيا المعلومات لعام 2020.

الفقرة 159-218

تكثيف الجهود في مجال مكافحة التمييز في حق الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والطوائف، بما فيها الداليت والتِّبِتيون

30- كفل الدستور المساواة وعدم التمييز إلى جانب الحق في العدالة الاجتماعية. ونيبال ملتزمة ببناء مجتمع قائم على المساواة مؤسس على المبادئ المتناسبين لشمول الجميع والمشاركة من أجل كفالة المساواة الاقتصادية والرخاء والعدالة الاجتماعية، وذلك بالقضاء على التمييز القائم على الطبقة، والطائفة، والمنطقة، واللغة، والدين، ونوع الجنس، وجميع أشكال النبذ الطائفي. ولا يوجد قانون أو سياسة تؤيد أو تتغاضى عن الفصل والتمييز ضد أي جماعة أو طائفة أو عرق أو دين.

31- وتنفذ حكومة نيبال خطة العمل الوطنية الخامسة لحقوق الإنسان (2020-2025). وستنفذ التوصيات التي قبلتها من خلال صياغة خطة عمل لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.